

مواجهة الضغوط الدولية، الاميركية خصوصاً، لدفع الاردن نحو تسوية منفردة. ولا شك في ان الخبرة والحكمة في تجاوز أزمات التقاطع بين السياسات الاقليمية والدولية، لكليهما، قد تراكمت بما يكفي لاعتبارهما مدرسة متميزة في «الواقعية السياسية»، على الرغم من خصوصية «الثورة» المختلفة عن خصوصية «الدولة».

على هذا الاساس، فان المدخل الحقيقي لفهم القرار الاردني ينطلق من فهم المواقف الاردنية المتناقضة، بدءاً باتفاقيتي كامب ديفيد والحقوق الوطنية المشروعة ووجدانية التمثيل الفلسطيني الشرعي ممثلاً بـ م.ت.ف. وانتهاء «بالمستحقات التاريخية» السيادية للاردن على الضفة الغربية باعتبارها جزءاً من المملكة احتلتها اسرائيل العام ١٩٦٧.

وبالطبع، ليس من المبالغة في شيء القول ان اتفاقيتي كامب ديفيد فتحتا مرحلة جديدة في تاريخ النظام الاقليمي كله. لقد ظهر منحى جديد، وبشكل جذري، في معالجة قضية النزاع العربي - الاسرائيلي. منحى تجسّد على ارض الواقع معاهدات موقعة، وجيوشاً منسحبة، وزيارات متبادلة. هكذا وجد الاردن نفسه طرفاً مقحماً في اتفاقيات المرحلة الثانية من دون ان يكون شريكاً، من البداية، في السيورة التي احدثتها. ولأنه لم يشارك في تلك السيورة، فليس من المنطقي ان «يخرس بما يأكله الآخرون». غير انه في الامكان الاعتقاد بأن عمّان، بينما كانت تسعى الى الانخراط، ولو الشكلي، في جبهة معارضي المعاهدة، كانت فعلاً تحاول الانطلاق من هذه لتقوم المرحلة الجديدة، بعد أزمة وضعتها بين مطرقة الجار الاسرائيلي وسندان الضغط الاميركي، الى قناعة من عنصرين: الاول، هو ان اتفاقيتي كامب ديفيد هما امر واقع لا يمكن تخطيها، بل يجب الانطلاق منهما في أي مبادرة جديدة؛ والثاني، هو انه يجب الحاق عنصر جديد الى الاتفاقيتين يمكن ان تقبل به المنظمة. من هنا كانت ازدواجية التحرك الاردني: مشاركة متحفظة، مترددة، محدودة في الحملة العربية على مصر، من جانب، ومبادرة فعلية، بمشاركة فلسطينية وبتأييد مصري ضمني، لايجاد «تكملة» للاتفاقيتين، سعت الى مزيد من التركيز على الحقوق الفلسطينية، من جانب آخر. وضمن هذه الاطر، اسس الاردن التعاقد الموضوعي للتنسيق الاردني - الفلسطيني، ومن ثم الكونغرس الدولية.

وإذا ما كان الارتباط القانوني الدولي والدستوري الداخلي قد وُجد الضفتين، فان الضفة الغربية، وعبر التضحيات في مواجهة الاحتلال، قد غدت استتماراً واقعياً لحلم الدولة الفلسطينية، حيث انصب الجهد الفلسطيني في المنفى، ايضاً، نحو تأسيس البنى التحتية المناسبة لاقامة الدولة. وانعكس هذا في تغيير الهدف الاستراتيجي، ربما من قبيل «التمرّج»، من تحرير كامل التراب الفلسطيني الى اقامة الدولة المستقلة على ما تنسحب منه اسرائيل، وما خلفه ذلك من انشقاقات وتغيرات في خارطة التحالفات الفلسطينية؛ ثم أخذ هذا التغيير مضامين عملية بالتوحد الفلسطيني والاردني منذ العام ١٩٧٨، من خلال اللجنة المشتركة لدعم صمود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وهي الفترة الأكثر زخماً في تأسيس البنى التحتية، الاقتصادية والتربوية والصحية.

كانت الاهمية التي اكتسبتها اللجنة المشتركة لدعم الصمود في الوطن المحتل تنبع من رزمة حقائق موضوعية أفرزتها أحداث ما بعد العام ١٩٧٩، التي جعلت ما كان جزئياً، او تكتيكياً، في «مشروع» الثورة الفلسطينية التاريخي هو الجوهرى والاستراتيجي على المدى المنظور. بمعنى ان احدى الوظائف الرئيسية للجنة المشتركة كانت ضبط التناقضات بين الطموحات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ممثلة بـ م.ت.ف. وبين التبعات القانونية التي يتحملها الاردن باعتبار